المحاضرة العاشرة: الحدود البحرية والمياه الإقليمية

الحدود البحرية والمياه الإقليمية هي نطاقات بحرية تمارس فيها الدول الساحلية سيادتها، وتبلغ عادة 12 ميلاً بحرياً كحد أقصى للبحر الإقليمي (نحو 22.2 كم) مقاسة من خط الأساس .ينظم هذا المجال قانون البحار (اتفاقية جامايكا 1982)، ويشمل المياه الداخلية، والبحر الإقليمي، والمنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري .

1)المناطق البحرية وقواعدها:

- **المياه الداخلية :**هي المياه التي تقع خلف خط الأساس، وتعتبر جزءاً من أراضي الدولة تماماً مثل البر.
- **المياه الإقليمية) البحر الإقليمي :(**منطقة تمتد حتى 12 ميلاً بحرياً من خط الأساس، تمارس فيها الدولة سيادة كاملة على المياه وقاع البحر والجو فوقه.
- **حق المرور البريء :**يحق للسفن الأجنبية المرور عبر المياه الإقليمية بشرط أن يكون سريعاً ومتواصلاً ولا يضر بسلامة الدولة الساحلية.
- **المنطقة المتاخمة :**تلي البحر الإقليمي وتمتد إلى 24 ميلاً بحرياً، وللدولة فيها حقوق رقابية وقائية (جمركية، صحية.(
- **المنطقة الاقتصادية الخالصة :**تمتد حتى 200 ميل بحري، وللدولة الحق في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية (سمكية، نفطية.(
- **الجرف القاري :**يشمل قاع البحر وباطن الأرض للامتداد الطبيعي لبر الدولة .

2)تحديد الحدود:

- **خط الأساس :**هو الخط الذي يبدأ منه قياس المياه الإقليمية (عادة خط انخفاض الجزر على الساحل.(
- **الدول المتقابلة/المتلاصقة :**يتم تحديد الحدود بينها عبر اتفاقيات ثنائية، وإلا يُعتمد "الخط الوسطي" الذي تتساوى نقاطه مع خطوط أساس الدولتين .

تختلف بعض النطاقات البحرية المحددة للصيد أو الأمن، مثلما الحال في الجزائر (12 ميلاً للمياه الإقليمية و32-52 ميلاً للصيد) .

3) مشاكل الحدود البحرية:

تعد مشاكل الحدود البحرية والمياه الإقليمية من أبرز النزاعات الدولية، وتنشأ غالباً بسبب تداخل المناطق البحرية (200 ميل للطقة الاقتصادية الخالصة)، أو الخلاف على خطوط الأساس، أو التنافس على الموارد الطبيعية (نفط وغاز (والجزر، مما يستوجب تطبيق "قانون البحار" لتحديد السيادة وحقوق الاستغلال

3-1)أهم مشاكل الحدود البحرية والمياه الإقليمية

- **تداخل المناطق البحرية :**تضيق المسافات بين الدول المتجاورة أو المتقابلة يؤدي إلى تداخل المياه الإقليمية (12 ميلاً) والمناطق الاقتصادية الخالصة، مما يجعل ترسيم الحدود بدقة أمراً معقداً.
- **نزاعات الثروات والموارد :**اكتشاف حقول الغاز والنفط في أعالي البحار يثير خلافات حول من يملك الحق في التنقيب والاستغلال، كما هو الحال في شرقي البحر المتوسط.
- **تأثير الجزر والتضاريس الساحلية :**الجزر الصغيرة القريبة من الساحل (الجزر الطرفية) تعقد ترسيم الحدود؛ فبينما تعتبرها بعض الدول نقاطاً لقياس خط الأساس، تطعن دول أخرى في تأثيرها، مما يؤثر على مساحة المناطق البحرية.
- **الخلافات الجيوسياسية :**تستخدم بعض الدول ترسيم الحدود البحرية لفرض واقع جديد أو كإجراء سيادي أحادي، مما يثير "توجس" الجوار، مثل خلافات شمال إفريقيا مع إسبانيا.

- **الجريمة البحرية والقرصنة :**تحديات أمنية وسياسية تفرضها أنشطة غير قانونية، مثل تهريب المخدرات والقرصنة، والتي تتطلب تعاوناً دولياً لضبطها، خاصة في ظل ضعف الرقابة في بعض المناطق .

4)**طرق تسوية النزاعات:**
يتم اللجوء إلى القضاء الدولي (محكمة العدل الدولية) أو محكمة قانون البحار لفض هذه النزاعات، استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .(UNCLOS)